المصـــــدر :	الجزيرة		
التـــاريخ :	31-10-2007	العـــدد :	12816
الصفحـات :	42	المسلسل :	248

المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة
وعلاقات صداقة امتدت لأكثر من قرن من الزمان

د. أحمد العثيم - كاتب اقتصادي

امتدت العلاقات السعودية البريطانية عبر التاريخ واستمر تطوير العلاقات الثنائية فيما بينها، وزادت الحاجة إلى ذلك في العصر الحديث، حتى أصبح تطوير هذه العلاقة في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية التحدي الكبير لمسؤولي الدولتين الأمر الذي يستوجب جهوداً مشتركة لتطويرها بفعالية بالروح الجديدة والمسؤولية، بما يكفل استمرارها ويحفظ للدولتين العلاقة المميزة بينهما ولشعبيهما استقرارها وازدهارها.

وانطلاقاً من هذه العلاقات، وحرصاً من المملكة العربية السعودية على ضرورة تضافر الجهود المشتركة لتطوير العلاقات السعودية البريطانية وإيجاد أسباب التعاون المشترك، تأتي زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله تعزيزاً للمساعي الدؤوبة بين الدولتين لتبادل الآراء والخبرات والتجارب على كافة الأصعدة.

ولا شك أن زيارة الملك عبدالله جاءت لتؤكد العلاقات الوثيقة والخاصة التي تربط بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة. بل إنه ،في الحقيقة ،برهان على التصميم المشترك على المحافظة على هذه العلاقات المتميزة وعلى تعزيزها وتطويرها.

فالعلاقات التاريخية التي تربط المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة بُنيت، منذ انطلاقها، على الاحترام المتبادل وعلى تقدير ورعاية المصالح الإستراتيجية المشتركة، وهي علاقات نماها البلدان بنجاح من خلال التبادل الثقافي والتعاملات التجارية. ومن المبهج أن نرى هذه العلاقات الخاصة وقد تطورت اليوم لتصبح صداقة متينة صمدت أمام تقلبات الزمن، وربطت بيننا -على مر السنين- كشركاء متعاضدين في رعاية السلام والرخاء.

لقد غرست بذرة هذه الصداقة المتينة التي نراها اليوم مزدهرة بين بلدين قبل قرابة قرن مضى. ففي عام 1915م -وفي بدايات توحيد وتأسيس المملكة العربية السعودية -وقعت بريطانيا العظمى معاهدة مع الملك عبدالعزيز، تعترف فيها بسيادته وحقه التاريخي في بلاده. وبعد 12 سنة، أقيمت علاقات دبلوماسية بين البلدين. ومنذ ذلك الحين، انعكست قوة علاقاتنا في الزيارات المتبادلة بين القادة والمسؤولين وكذلك بين رجال الأعمال والمواطنين في البلدين - في تعاون اتصف بالنمو المتواصل على جميع المستويات السياسية والتجارية والاقتصادية والثقافية.

وربما كان من أهم ما يتوجب عليه القيام به هو أن نستفيد من علاقة الصداقة الوثيقة التي تربط بلدينا من أجل تحقيق تفهم أفضل وعلاقات أقوى بين شعبينا. وبالتالي فإن الهدف الذي نصبو إليه لا يقتصر على متابعة ما أنجز في إطار هذه العلاقة الرائعة بل توفير بيئة داعمة لكل من يعمل على مواصلة ومتابعة تنمية هذه العلاقة.

لاشك أننا جميعاً نريد أن نرى نمواً مطرداً في علاقاتنا الاقتصادية. وفي هذا الصدد فإننا نريد أن نبني على الصلات الاقتصادية الوثيقة القائمة حالياً. فالمملكة العربية السعودية هي الآن، بالفعل، السوق الأكبر في الشرق الأوسط للبضائع والخدمات التي توفرها مؤسسات الأعمال في المملكة المتحدة. وتأمل المملكة العربية السعودية أن توسع هذه العلاقة لتشمل حقولاً جديدة في التجارة، ونقل التقنيات، والاستثمار. وإن تصدر بضائع أكثر إلى المملكة المتحدة وأن نرى استثمارات أكبر لمؤسسات أعمال من المملكة المتحدة في المملكة العربية السعودية. كما أننا نرحب بمزيد من البضائع والخدمات التي تردنا من المملكة المتحدة والتي نحتاجها ونحن نواصل تطوير بلدينا.

لقد كان انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية من الأخبار السارة التي ابتهج لها الشعب والحكومة على حد سواء في المملكة العربية السعودية، وقد كان هناك دعم حظيت به المملكة العربية السعودية -خلال عمليات الانضمام هذه- من أصدقاء مخلصين مثل بريطانيا.

ولكن هذه الأخبار السارة لا تخصنا وحدنا، فانضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية يعني فرصاً أكبر وأوسع وأسرع لدخول البضائع والخدمات البريطانية إلى السوق السعودية وبعد مرور عامين من الانضمام ارتفعت عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 2 بليون إلى 18 بليون دولار أمريكي. والأكثر من ذلك أن إمكانات تطوير المزيد من العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلدينا هائلة. فاقتصاد السعودي هو من بين أكبر 25 اقتصاداً في العالم، وهو يمثل خمس إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط كلها، و25 في المائة من أجمالي التجارة بين الدول العربية جميعها.

فعلى الجانب الاقتصادي، يبدو مستقبل المملكة العربية السعودية مشرقاً وواعداً

خادم الحرمين الشريفين

وزاخراً بالفرص، وذلك في ظل الازدهار الاقتصادي الذي نعيشه في هذه المرحلة والذي يمكننا من تنفيذ خطط التنمية الطموحة لبلادنا وييسر لنا تحسين وبناء منشآت وبنى تحتية جديدة وإقامة مدن جديدة ويتعين علينا أن نوفر فرصاً تنموية ووظيفة جديدة لأجيالنا القادمة.

والنمو المتبادل في العلاقات التجارية بين البلدين مستمر: فهناك شركات تجارية آخذة في الازدهار وقد بلغت صادرات المملكة المتحدة 3,4 بلايين دولار أمريكي في العام 2006 بإيرادات غير مرئية أكبر من ذلك. وبإضافة هذه الإيرادات إلى البضائع التي يتم شحنها عبر الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، تصل صادرات المملكة المتحدة الإجمالية للمملكة العربية السعودية حوالي 9 بلايين دولار أمريكي.

كما سجل النصف الأول من عام 2007 زيادة بنسبة 12% مقارنة بنفس الفترة في العام 2006.

وقدّرت صادرات المملكة العربية السعودية للمملكة المتحدة بـ2,6 بليون دولار أمريكي، وهي بذلك تشكل انخفاضاً بنسبة 29% مقارنة بالعام 2005، ولكن هذا الرقم كثير يتذبذب من عام لآخر حيث إنه يعتمد بشكل كبير على سعر النفط والطلب عليه ومدى توفره.

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 31-10-2007 العـــدد : 12816
الصفحـات : 42 المسلسل : 248

وتبقى المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري واستثماري للمملكة المتحدة في الشـــرق الأوسط، في حين أن المملكة المتحدة هي ثاني أكبر مستثمر أجنبي في البلاد. فهنالك أكثر من 200 شركة بريطانية-سعودية بإجمالي استثمارات بقدر بحوالي 14,5 بليون دولار أمريكي.

ناهيك عن أن هناك استثمارات بريطانية ضخمة في خطوط الأنابيب تشمل اكتشاف الغاز في الربع الخالي من قبل شركة شل. وقد بدأت عمليات الحفر في العام 2006، وإذا ما تم اكتشاف المخزونات المتوقعة، سيترتب على ذلك استثمار ضخم. كما أن شركة إينيوس Ineos البريطانية، وهي الشركة الثالثة حول العالم المتخصصة بالصناعات الكيماوية، تنفذ حالياً مشروعاً استثمارياً بقيمة 20 بليون دولار أمريكي.

كما شهدت خدمات التأمين والخدمات المصرفية والمالية والقانونية استثمارات ضخمة مهدت لعمليات مشتركة في المملكة. ويتصدر هذا المجال كل من بنك HSBC وشركات Prudential و DLA Piper و Tow ers & Hamlin.

ويعيش حوالي 20,000 مواطن بريطاني ويعملون في المملكة. هذا ويسافر سنوياً 25,000 بريطاني لأداء فريضة الحج، في حين قدّر عدد البريطانيين الذين يؤدون مناسك العمرة سنوياً بـ100,000 كما أن المملكة المتحدة هي إحدى الجهات الرئيسية التي تستقبل الاستثمارات السعودية والتي تتمركز في سوق الأسهم والسندات والعقارات.

وعندما تأخذ بالاعتبار التعاون في المبيعات الدفاعية، وشركات التعليم وتطوير المهارات، وأمن الطاقة، نتوصل إلى حقيقة أن السعودية هي أهم شريك إستراتيجي ويلقى أكبر تقدير بالنسبة للمملكة المتحدة، ليس على مستوى الخليج فحسب، بل كذلك على مستوى إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغير ذلك من المناطق.

وتلعب الحكومة السعودية، تحت القيادة الرشيدة للملك عبدالله، دوراً تنامى فعاليته في إدخال الإصلاح المتأني وتطوير الاقتصاد، وفتحه أمام المستثمرين الأجانب. انعكس ذلك على ما أشارت إليه التقارير الدولية حيث يرى تقرير البنك الدولي الذي نشر للتو تحت عنوان (سهولة عقد الصفقات التجارية لعام 2008) المملكة العربية السعودية تصعد إلى المرتبة 23 عالمياً مرتفعة من المرتبة 38 في العام الماضي، متفوقة بذلك على كافة الدول في العالم العربي والشرق الأوسط. كما يضع التقرير المملكة في المرتبة السابعة على مستوى العالم فيما يتعلق بسرعة خطاها تجاه الإصلاح الاقتصادي.

وفي ضوء الصداقة بين البلدين، فإننا نامل أن يكون في مقدورنا أن نكون منفتحين وصادقين مع بعضنا اليوم، كي نرتقي إلى مستويات أرفع من التفاهم والصداقة. ولا شك أن العلاقة بين المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية راسخة وقوية. ولكن أمامها تحديات في الحاضر وأخرى قد تبرز في المستقبل، وبعض هذه التحديات يتعلق بالتواصل بين البلدين والتنسيق والفهم والاحترام المتبادلين.

وأننا عندما نتحدث عن قضايانا فإننا نتحدث انطلاقاً من فهم حقيقي للتركيبة الدقيقة والمتميزة لمجتمعاتنا، ولأسلوبها في الحياة، وانطلاقاً من معرفتنا الواعية بجوانب الاختلاف بين كل مجتمع وغيره من المجتمعات.

وعلى رغم اختلاف هذا الفهم ،فإننا ننظر إلى بريطانيا على أنها من أهم الأصدقاء وشركاء لنا ليس في التجارة فحسب، ولكن في السعي إلى أحلام السلام والاستقرار في منطقتنا، وفي حربنا ضد الإرهاب.

إننا في حاجة إلى أصدقاء حريصين على أن يستمعوا لنا ويفهمونا، وعندها سيجد هؤلاء أننا، بالفعل، أصدقاء حقيقيون يهمنا كثيراً بالمقابل أن نصغي لهم ونتفهمهم.

إننا جميعاً جزء من هذا العالم المتشابك والتوجهات التي تفرضها العولمة تتطلب منا أن نلقي نظرة أعمق على بعضنا بعضا، وأن نفهم بعضنا بشكل أفضل، وأن نجد معاً طريقاً مشتركه توصلنا إلى أهدافنا الإنسانية السامية مع احتفاظ كل منا بهويته المحفورة في تاريخه، الفريدة والمتميزة عنده وعند أمته. وهكذا فإن التحدي الذي نواجهه جميعاً يكمن في الوصول إلى طريقة تبقينا متكاتفين مترابطين دون أن يستحوذ أحدنا على الآخر.

وبالنسبة لنا في المملكة العربية السعودية، فإن التحدي الذي نواجهه يتمثل في كيفية جعل الآخرين يتفهمون السياسة المتوازنة التي تنتهجها حكومتنا لضمان تقدم المملكة وتطورها بإرادة شعبها. كما تدرك الروابط القائمة بين بلدينا أهمية جيل الشباب في تشجيع الحوار والتفاهم، وهناك أكثر من 50 تبادلاً شبابياً رياضياً ما بيننا كل عام. وشراكتنا على صعيد المنابر المتعددة الأطراف تتمم هذا العمل الثنائي.

إن السنوات التي تزيد على المائة التي انقضت من بدء الملك عبدالعزيز، رحمه الله، جهوده لتأسيس وتوحيد المملكة، تظهر بوضوح أن حكومتنا تسير شؤونها بالشورى والحوار. وإن مفهوم العالم الأحادي غريب عنا في المملكة وأن مسيرة الإصلاح والتطوير لا تستثني أحداً في مجتمعنا.

وهنا، لا بد لنا أن نؤكد أن التغيير والتطور ليسا جديدين على المملكة العربية السعودية إنهما في الواقع جزء أساس من حياة هذا البلد الذي أتم الملك عبدالعزيز، يرحمه الله، بكل إيمان وعزيمة وإصرار، توحيده منذ مايزيد السبعين عاماً، فقد أفنى في ذلك خطى أبنائه وأجداده واضعاً نفسه، بكل صدق، في خدمة شعبه، وأثبت أنه كان بحق، رجل دولة ذا بصيرة نافذة.

وبينما نتقدم إلى الأمام، يظهر جلياً أن علينا أن نتصدى لتحديات مختلفة ونعالجها. فبلادنا شاسعة، وشعبها غني بتنوعه السكاني والثقافي، وكلنا مسلمون كما أن شعبنا يقدر تقاليده كثيراً. غير أن الأمور تتغير في المملكة بوتيرة يصعب تخيلها، ولا يلاحظها الآخرون في أحيان كثيرة. ولا شك أن التطور السريع الذي شاهدناه وما نزال نشهده هو ظاهرة تترك أحياناً نسعى جاهدين لمواكبتها.

إن ما نريده من المملكة المتحدة هو أن تتفهم أننا حريصون على التطور مع حرصنا على قيمنا وثوابتنا. ونريد الدعم في مسيرة تطورنا الذي ربما لا يحصل بالسرعة ولا بالشكل الذي تتوقعونهما، وقد لا يتوافق تماماً مع المفهوم الغربي للتطور. ولكننا سنحقق حلمنا باختيارنا ونصل في نهاية المطاف إلى الهدف نفسه. الهدف الذي يرمي إليه كل من لديه تفكير ومشاعر إنسانية نبيلة : ألا وهو أن نعيش في عالم يسوده العدل، والأمن، والسلام، والوئام.

إننا في المملكة العربية السعودية، نثمن غالياً هذا الحوار المفتوح مع أصدقائنا. ونعتقد جازمين أنه تجسيد لقول المفكر البريطاني الكبير الدكتور صموئيل جونسون الذي قال: (لا بد للمرء أن يحرص على استمرار صداقاته بصيانتها دائماً). لسنا في حاجة بعد هذا، لأن نؤكد إيماننا بأن هناك حقاً علاقة خاصة بين شعبينا وبلدينا. علاقة أثبتت قيمتها على مدى ما يصل إلى قرن من الزمن تقريباً، وصمدت راسخة أمام تقلبات الأيام.

Email: a5a5533@hotmail.com